المواطنة وأزمة تجلياتها في العالم العربي

Citizenship and the crisis of its manifestation in the Arab world

د. خالد بوشارب بولوداني

جامعة 8 ماي 1945- قالمة،

boucharebkaled@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/14 تاريخ القبول: 26 /2020/11

ملخص :

إن السياق الكرونولوجي لمفهوم المواطنة يؤكد على أنها ليست مجرد نزوع شعوري، ولكنها نزعة فكرية (مذهبية) لها مبادؤها العامة وطقوسها السلوكية، فالمواطنة هي سلوك مكتسب يتحقق عندما تتهيأ المقومات اللازمة ليصبح عبارة عن ممارسة في أرض الواقع تترجمها المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، عبر آليات التنظيم، والوعي ومختلف مؤسسات المجتمع، إلا أن تكريس المواطنة الفعلية والحقيقية في أرض الواقع، وخاصة في الدول العربية التي تفتقد إلى مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بمختلف أشكالها فرض تحديات كبرى جعلها تعيش أزمة حقيقية، لذلك نسعى من خلال الدراسة الراهنة إلى تشخيص الواقع الفعلي للمواطنة في الدول العربية قصد تكييف خصوصيتها لمواكبة عجلة التحضر الكونية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المجتمعات العربية، أزمة المواطنة، التنشئة الاجتماعية، الدولة القومية.

summary:

The chronological context of the concept of citizenship confirms that it is not only an emotional tendency, but an intellectual (doctrinal) tendency which has its general principles and behavioral rituals. Organization, awareness and various institutions of society, except that consecrate real and real citizenship on the ground, especially in the Arab countries which lack the principles of democracy and social justice in its different forms imposing major challenges that have brings about a real crisis, so we are looking through the study The present study aims to diagnose the real reality of citizenship in the Arab countries in order to adapt their private life to keep pace with the wheel of global urbanization.

Keywords: Citizenship, Arab Societies, Citizenship Crisis, Socializing, The nation-state.

د. خالد بوشارب بولوداني. الإيميل: boucharebkaled@gmail.com

مقدمة:

في الحقيقة إن البحث في ماهية المواطنة كمصطلح حديث وبدلالاته المعاصرة - والتي تعني العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع (الدولة)- لم تظهر إلا بعد نشأة الدولة الحديثة بحدودها الجغرافية والسياسية.

كما أن ظهور النزعة الوطنية في أروبا كطرف نقيض للمسيحية، خاصة بعد الثورة الصناعية وظهور مصطلحات جديدة على حساب المصطلحات الكنسية؛ كالدولة القومية والقوميات الوطنية جعل من المواطنة رابط أساسي يجمع بين مختلف شعوب أروبا.

هذه الوطنية في حقيقة الأمر هي التي أنجبت المواطنة، والتي تمثلت في علاقة الحاكم بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناء على الرابطة الوطنية وبعيدا عن الدين.

وعليه، يمكن القول أن المواطنة هي صلة اجتماعية، سياسية، وأيضا قانونية عندما تحمل معنى الحق القانوني، حيث تكون قائمة بين شخص ودولة، كما أن للمواطنة جانب آخر معنوي يرتبط بالهوية، فللمواطنة هوية خاصة تترجمها الثقافة الاجتماعية والمعتقدات الدينية السائدة في دولة ما.

هذه المعايير اللامادية ذات الصلة بالهوية تؤثر سلبا أو إيجابا في طريقة تمثل المواطنة لدى أفراد مجتمع ما، ودرجة وطنيتهم، فيكونون إما مواطنين صالحين في مجتمعهم أو يكونون غير ذلك. إلا أن عجز الهوية الوطنية عن استيعاب المواطنين ينجر عنه ظهور هويات أخرى، هويات تفكيكية تلغي دور الضمير الجمعي، فيعود المواطن في انتماءاته الهوياتية إما إلى الأسرة أو القبيلة أو

الجماعة الدينية التي سوف يتعصب إليها، وتصبح هي عالمه ووطنه بعد أن تلاشى الوطن بمفهومه الواسع، وتلاشى دور مؤسساته، لتصبح الجماعة الصغيرة هي التي تؤدي جميع الوظائف في المجتمع، وهذا ما تعيشه أغلب الدول العربية اليوم، حين عجت فيها الجماعات المكرسة لمبدأ الانتماء الجزئي بدل الكلي، أي الولاء إلى الجماعة الصغيرة، خاصة الجماعات الدينية التي تنبذ الولاء للدولة، فتكون في غالبها متطرفة تدين كل ما يجسد مبادئ المواطنة وتدعو إلى التخلف والعنف.

إن غياب مبادئ المواطنة في المجتمعات العربية عجَل في انتشار العنف بمختلف أشكاله، نتيجة هشاشة الضوابط الاجتماعية التي تحدد واجبات وحقوق كل طرف من أطراف المعادلة المواطناتية(الفرد والدولة)،وهذا ما يثرجم اليوم الصراعات الهوياتية التي تشهدها هذه المجتمعات، وما انجر عنها من نزاعات وصلت في كثير من الأحيان إلى حروب أهلية مسلحة قضت على معالم التطور والتحضر فيها،وأكدت على قاعدة التخلف العربي، كون الصراعات الهوياتية، والثقافية والقبلية،التي يعيشها العالم العربي اليوم تعبر في حقيقتها عن تخلف فكري ناجم عن تقديس ما هو قبلي أو عرقي أو لغوي على ما هو وطني، وهذا ما جعل العالم العربي يعيش مختلف أشكال التخلف، على اعتبار أن التطور والتحضر يفرضان التنوع والمبادرة ويجسدان مبدأ المساواة القانونية والحق في المشاركة في الحياة العامة، ويذمان الانسحاب الاجتماعي الذي عادة ما يخلق دوائر اجتماعية فارغة تملء من قبل أشخاص غير مؤهلين، فيصبح الفساد الصفة الاجتماعية السائدة بدعوى عدم وجود البديل.

بناء على ما سبق، وقصد تكريس قيم المواطنة كأساس لتحقيق التطور ورسم معالم التحضر، في مختلف مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهم التحولات التي

أرست مفهوم المواطنة بدلالاتها الراهنة، فضلا عن معرفة مدى إمكانية تجسيدها في الواقع العربي، وتحديد أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه هذا المسعى.

1. تعريف المواطنة:لقد عرف مفهوم المواطنة اختلافا واسعا بين أهل اللغة، فلم يرى بعضهم دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث، إذ أن وطن في اللغة تعني مجرد الموافقة،وواطنت فلانا يعني وافقت مراده. إلا أن البعض الآخر من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد أي سكن معه في وطن واحد.

والمواطنة بصفته مصطلحا معاصرا تعريب للفظ (citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية أنها:"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات"[1].

وفي نفس السياق نجد ما جاء في قاموس المصطلحات السياسية، الذي عرف المواطنة بأنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"[2].

وهذا ما ذهب إليه الباحث (علاء الدين عبد الرزاق جنكو) حين عرفها على أنها:"التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها"[3].

وعليه، يمكن القول بأن المواطنة تعبر عن انتماء فرد إلى دولة، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاهها.

من خلال هذا التعريف لمفهوم المواطنة، يبدو جليا أن معانيه ودلالاته متعددة، حيث يمكن حصرها في معان خمسة؛ حيث يتمثل المعنى الأول في الوضع القانوني، والذي يعتبر من أبسط معاني المواطنة، كون القانون هو الذي يخلق المساواة بين المواطنين من خلال إرساء نظام الحقوق والواجبات بينهم، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد المواطنة، فكل دولة تضع جملة من القواعد القانونية التي تنظم منح الجنسية، ويترتب على المواطنة القانونية (التمتع بجنسية دولة ما) ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات؛ السياسية، المدنية، الاقتصادو-اجتماعية، حيث تشمل الحقوق السياسية الحق في الانتخاب، الترشح، التصويت وغيرها،أما الواجبات فتتمثل أساسا في دفع الضرائب المستحقة وفق القوانين والإجراءات الضريبية المعمول بها، في حين تنطوي الحقوق المدنية على كل من الحريات الشخصية، الحق في الأمان والاجتماع، فضلا عن حرية الاعتقاد والتعبير والحركة، أما الحقوق الاقتصادو-اجتماعية فتشمل زيادة عن الحق في الملكية الحق في العمل والإضراب، أما المعنى الثاني للمواطنة فيتمثل في أشكال المشاركة في الحياة العامة أو ما يعرف بالمواطنة الفعالة، والتي تتم عادة من خلال تنظيم الانتخابات وضمان حريتها ونزاهتها عن طريق تخفيض القيود القانونية المفروضة على دخول السياسيين(الأحزاب السياسية)مجال المنافسة السياسية،وحرية الحركة لكل الفاعلين السياسيين(أحرارا أو أحزابا)لإطلاق حملاتهم الانتخابية، مع انتقاء وجود أية قيود أو تهديد من أي نوع للناخبين في ممارسة حق التصويت، فضلا عن ضرورة امتلاك الأفراد المنتخبون القدرة على ممارسة سلطتي البرلمان في التشريع والرقابة، وكذلك ضمان حرية المترشحين من خلال منحهم حرية الإعلان عن برامجهم في مختلف الدوائر الانتخابية، مع ضمان حريتهم في الاجتماع والتنظيم، بالإضافة إلى إدارتها من قبل سلطة محايدة سياسيا،تمتلك الكفاءة والموارد التي تعينها على التصدي لعمليات

التزوير،في حين يبرز جليا المعنى الثالث للمواطنة من خلال العضوية السياسية،والتي تعني الانتماء الوطني إلى دولة ما أو كيان سياسي معين،فهذا المعنى الثالث للمواطنة يعتبر قضية سيكولوجية مهمة تتمثل أساسا في الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه،فضعف الشعور بالانتماء للوطن يفقد معنى الهوية الوطنية،فيتجه الأفراد هنا إلى ما يطلق عليه الولاء الأضيق،أي الاحتماء بالقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية،فيصبح الانتماء والولاء لها يسمو على الانتماء للوطن،ويرتبط المعنى الرابع للمواطنة بالرفاهية الاجتماعية،التي تفتقدها الكثير من الدول العربية،حيث يضمن حق الحصول على فرصة لتطوير جودة الحياة،من خلال توفير الخدمات العامة للمواطنين وخاصة الفقراء والمهمشين،وكذلك الفقراء الجدد(الطبقة الوسطى المتآكلة)،كما تحمل المواطنة أيضا بعدا تعليميا في دلالاتها الواقعية، وذلك من خلال الأنشطة التعليمية التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم،من خلال تلقين تعاليم وروح المواطنة عبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛كالأسرة،والمؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي،وغيرها،فيكونون أفرادا واثقين في أنفسهم،لهم صوت في تقرير شؤون حياتهم ومستقبلهم، وبالتالي تطوير جودة حياتهم الاجتماعية.

إن هذه المعاني الخمس لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فتداخلها حتمية، يصعب التفرقة بينها على أرض الواقع، فإذا شعر المواطن بالانتماء إلى مجتمع سياسي ما، كان سباقا إلى المشاركة في تقرير شؤونه والعمل على تطوير جودة الحياة فيه[4].

2. التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:يشير عدد من الباحثين إلى أن مفهوم المواطنة كمصطلح حديث نشأ مع ظهور الدولة الحديثة، وأن لفظ مواطن الذي اشتق منه مصطلح المواطنة لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسية

سنة(1789م)،حيث تجلت النزعة الوطنية في أروبا الحديثة نتيجة تقهقر دور الدين كرابط بين الأروبيين، وتعميق روح الوطنية، ومنحها صفة القدسية، وقد ظلت العصبية الوطنية كما يقول (إدوارد لوتين) تقوى وفي المقابل كفة الدين تضعف وتزول، وهكذا بدأ تشكيل المواطنة في أروبا بعد انحسار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية، وتراجع توجيهها وتدخلها المباشر في الحياة السياسية[5]، خاصة مع بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكه ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة، وهذا ما أسفر عنه فيما بعد المشاركة في الحياة العامة، من خلال حكم القانون عن طريق صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واستمرار إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات، وانتقل مصدر إصدار هذه القوانين في المجتمعات القومية إلى الشعب إما تدريجيا كما كان في بريطانيا أو ثوريا كما حدث في فرنسا وأمريكا، حيث أصبح الشعب هو مصدر السلطة والتشريع، وهذا ما يمثل قمة المواطنة.[6]

وفي هذا الصدد يحدد(ترنس مارشال) (Terence Marshall)أبعاد المواطنة التي انتشرت تدريجيا في الغرب، مقترحا رؤية خطية لتطورها، شملت ثلاث مراحل أساسية، وهي:

أ. **المواطنة المدنية:**والتي ظهرت في القرن السابع عشر ميلادي بعدما تحقق الاعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون، وتضمنت كذلك الحق في الأمن الفردي وحرية الرأي والدين والتملك، وشملت أيضا حق المواطنين في الاستفادة من فرص حضور متساوية أمام المحاكم، والحق أيضا في الدفاع عن امتيازاتهم القانونية عندما تكون مهددة.

ب. **المواطنة السياسية:**والتي تحققت مع التكريس التدريجي للانتخاب العام، ورفع الموانع الخاصة التي كانت تمنع بعض الجماعات خصوصا اليهود

والكاتوليك من المشاركة في الوظائف العامة، كما تتضح أكثر المواطنة السياسية واقعيا من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية إلى الجنسية، وعدم مضايقتهم بسبب آرائهم السياسية أو الدينية وغيرها، ما دامت لا تخل بالنظام العام الذي حدده القانون، كما تضمن من جهة أخرى حرية التحدث والكتابة حتى طباعة الآراء والأفكار ونشرها.

ج. **المواطنة الاجتماعية:**والتي تحققت بعد الاعتراف بالقوة الاقتصادية والاجتماعية في دائرة المؤسسة وعالم العمل سنة (1945م)، والتي من ضمنها الحق في العمل، حق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، إنشاء مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين وغيرها.

إن هذه الحريات المكتسبة في طابعها المدني والسياسي أو الاجتماعي تعزز وتكمل بعضها البعض، فالمساواة السياسية تقوي المساواة المدنية وتحميها من التجاوزات المحتملة، والمساواة الاجتماعية تثري مضمون المساواة السياسية وتعطيها دلالاتها الكاملة.[7]

وعليه يمكن تحديد أبعاد المواطنة ودلالاتها في مفهومها المعاصر ومسارات تطبيقها، من خلال:

- **الانتماء والولاء:**يعتبر الانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مؤشرات الانتماء؛ افتخار الفرد بالوطن والدفاع عنه، والحرص على سلامته، وكل رمزياته نشيدا وعلما ولغة وعرفا إلى غاية بلوغ درجة التضحية في سبيله.
- **امتلاك المواطن حقوقا اجتماعية وسياسية و اقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام**: ومن مؤشراته:
  - المحافظة عليه.
  - المحافظة على ممتلكاته وأمواله.
  - توفير التعليم.

- توفير الرعاية الصحية.
- تقديم الخدمات الأساسية.
- توفير الحياة الكريمة.
- العدل والمساواة.
- الحرية الشخصية: وتشمل حرية التملك، حرية العمل، حرية الاعتقاد، حرية الرأي والتنقل، وغيرها.

• **تحمل (المواطن) واجبات تجاه الدولة والمجتمع:** ومن مؤشراته:

- احترام الدستور.
- الدفاع عن الوطن وتأدية الخدمة العسكرية.
- دفع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة.
- الحفاظ على الممتلكات العامة.
- عدم خيانة الوطن والتصدي للشائعات.
- التكاتف مع أفراد المجتمع.

• **المشاركة بأبعادها السياسية والاجتماعية:** ومن أبرز مؤشراتها:

- المشاركة في المجال السياسي (انتخابا وترشيحا).
- إبداء الرأي في بعض القضايا والقرارات السياسية.
- الإسهامات الطوعية في النشاطات الاجتماعية.[8]

3. أزمة المواطنة و أسس ممارستها في العالم العربي: إن اكتمال المواطنة في أي دولة من الدول يلتزم توفر جملة من الشروط حتى يمكن بلوغ المواطنة الحقيقية، فتحقيق المواطنة الفعلية يرتبط باكتمال نمو الدولة في حد ذاتها، وذلك من خلال امتلاك الدولة ثقافة المشاركة والمساواة، فحرمان المواطنين من حقوقهم في المشاركة تدفع بهم إلى التخلي عن القيام بواجباتهم، وبالتالي تقلص

معدل مواطنيتهم، وهذا ما يجسد مبدأ الديمقراطية التي تقوم في جوهرها على لا مركزية القرار، حيث يصبح مصدر السلطة هو الشعب، فضلا عن دعمها لمبدأ المساواة، وهذا ما يوفر قدر من الوعي لدى الشعب حتى يصبح قادر على تحمل المسؤولية، فتتجسد بذلك العدالة الاجتماعية من خلال الابتعاد عن أي شكل من أشكال التحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، بغض النظر عن الجنس، السن، الدين، العرق، اللغة، والثقافة[9] ، وهذا ما يساهم في تكريس المواطنة غير المتناقصة التي نفتقدها في العالم العربي.

إن الحاجة الحقيقية للمواطنة تكمن في ممارستها على أرض الواقع وليس إبقائها على مستوى الدساتير والقوانين، لذلك تقتضي الممارسة الحقيقية للمواطنة تكوينا مسبقا لأسس نظرية من خلال تلقين الطفل منذ نشأته القيم المدنية كأساس لتكريس المواطنة، فالمواطن يجب أن يكون على دراية تامة بكل أبعاد مواطنته، فمن الناحية القانونية يجب أن يتساوى مع الجميع في الحقوق والواجبات، ومن الناحية السياسية يجب أن يكون لديه الحق في المشاركة في الشأن العام، ومن الناحية الاجتماعية يجب أن يكون له الحق في الخدمات العامة، وذلك من خلال خلق منظمات مدنية بإرادتهم الحرة يسعون من خلالها لتحقيق مصالحهم المشتركة، ويتعلم فيها المواطنون كيف يمارسون الديمقراطية،ينتخبون، ينتقدون، يحاسبون،أي أنهم يكتسبون ثقافة مدنية تقوم على الحوار والنقاش وتقبل الآخر، فيتشكل المجال العام الذي يتساوى فيه كل المواطنين في التعبير عن آرائهم ومواقفهم في إطار احترام القانون[10] ، فتكون بذلك المواطنة بمختلف أبعادها وقيمها رأسمال للتضامن الاجتماعي، والذي على أساسه تقام السلطة الشرعية التي ترعى وتعمل على إقامة مختلف التوازنات بين القوى والأفراد والجماعات، وهذا ما فرض تحديات كبرى أمام تكريس المواطنة في العالم العربي، وجعلها تعيش أزمة حقيقية، نجمت عن

اغتراب الدولة عن المجتمع، حيث لم يعد المجتمع يسيطر ويتحكم في الدولة، من خلال الإقصاء الذي تمارسه الدولة في حق فئات واسعة من المواطنين، فضلا عن فشل الدولة في إشباع حاجات مواطنيها، وخاصة من خلال التوزيع غير العادل للثروة من جهة، وفشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لم تستطيع القيام بوظائفها الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك من خلال عدم قدرتها على تمرير القيم الأساسية للترابط والتماسك الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى التعددية الثقافية التي يمتاز بها العالم العربي، والتي كان جدير بالمواطنة أن تلعب دورا في تسيير هذه الاختلافات الثقافية على اعتبارها مبدأ وقاعدة للتسامح، إلا أن الواقع يؤكد على أن هذه الاختلافات أضعفت الممارسة المواطناتية في المجتمع.[11]

إن هذه المعالم التي ترسم حال الديمقراطية والمشاركة في الحياة العامة كمحددات أساسية في تكريس قيمة المواطنة كقيمة اجتماعية لها الدور البارز في تحقيق التحضر والتطور في الدول العربية، جعلها اليوم تعيش أزمة حقيقية تهدد كيانها وديمومتها، حيث بات بناء الدولة بناءا باليا لا يعبر عن واقعها، من خلال عدم قدرتها على تحقيق التناسق الداخلي بينها وبين شعوبها، وخارجيا من خلال تحقيق مكانتها الملائمة لحجمها ودورها الحضاري.

لذلك نجد حاجة الدول العربية اليوم تكمن في إعادة بعث وإنتاج روح التحضر والنمو، مثلما حدث أثناء عزمها على الخروج من قوقعة الاستعمار، إلا أن المشروعين يحملان الكثير من الاختلاف الحتمي بين ثورة الخروج من الاستعمار وثورة الخروج من التخلف، فالمشروع الأول كان قوميا من بناء نسيجي متعدد يحاول الانعزال لكي يجد نفسه، أما الثاني فلم تعد حتى الرفاهية في استقلالية المشروع متاحة في عصر العولمة، فالمشاريع الممكنة أصبحت مفروضة علنيا من الدول المتقدمة، إما بشكل مباشر أو عن طريق العديد من الهيئات والمنظمات التي تسيطر عليها هذه الدول.

إن الأزمة التي تعيشها الدول العربية اليوم ترتبط بشكل مباشر بعدم قدرتها على القيام بوظائفها وأدوارها المتعددة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية، فسياسيا لم تستطيع الدول العربية أن تقدم لشعوبها نموذجا للاستقرار والتعاون، ومن ثم الأمن والتقدم، حيث تحولت الدولة إلى دولة أمنية ليس لحماية الشعب وإنما لحماية الحاكم والمحافظة على سلطانه، أما اقتصاديا فدور الدولة هو توفير البنى الأساسية من سلع وخدمات لتحقيق الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة للشعب، وهذا ما فشلت فيه كليا أو جزئيا بنحو كلي على الأقل الدول العربية،التي ركزت من خلال سياساتها على القروض الاستهلاكية التي آلت إلى أصحاب المصالح، مع تراجع معدلات إنتاج مؤسسات هذه الدول بشكل عام، كما عجزت هذه الدول أيضا وإلى حد كبير عن أداء أدوارها الاجتماعية والحضارية، حيث انقلبت هذه الدول عن بعضها البعض وعن شعوبهما في صراعها نحو المحافظة على السلطة،فانعدمت بذلك الثقة بين الدولة والشعب،مما ولد بينهما منطقة ضبابية تختفي فيها الحقوق والواجبات،فتدهورت القيم وانحلت الحضارات، فأصبح التطرف والمصلحة الخاصة هو محور السلوك الاجتماعي.

وفي ظل كل هذه الأوضاع أصبح حتميا بروز الحركات الانفصالية، حيث أصبحت المرجعية القبلية أو اللغوية أو الدينية هي المسيطرة أمام تقزم دور الدولة في تكريس مبادئ المواطنة.[12]

خاتمة:

بناء على ما سبق، يبدو جليا أن المواطنة بمختلف أبعادها المادية واللامادية ترتبط ارتباطا وثيقا بفاعلية الذات لدى الفرد، فتدفعه إلى القيام بواجباته قبل المطالبة بحقوقه، فيكون بذلك مواطنا صالحا يغلب على سلوكاته الطابع الجمعي، وهذا ما يجنبه ما يعرف بالاغتراب الاجتماعي، حتى لا يصبح مواطنا متمردا على كل ما هو رسمي (الدولة).

وعليه يمكن القول أن المواطنة بمفهومها الحديث أصبحت عبارة عن آلية من آليات الحد من الصراعات الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية على أساس قاعدتي عدم التمييز والمساواة القانونية بين المواطنين.

لذلك يبقى موضوع المواطنة من المواضيع التي لا تزال تُطرح على بساط البحث العلمي قصد تشخيص واقعها الفعلي وتقصي حيثياتها في كل مجتمع، وتفتح أبواب البحث لتلك الدراسات المرتبطة بالفرد في علاقته بالدولة.

الهوامش

1. بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 30.
2. سامر مؤيد عبد اللطيف، المواطنة وإشكاليتها في الدولة الإسلامية، مجلة الفرات، العدد 07، 2011، ص:71.
3. علاء الدين عبد الرزاق جنكو. محاضرات حول المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة. أستاذ الفقه والأصول بكلية القانون والعلوم السياسية في جامعة التنمية البشرية في السليمانية. كوردستان العراق، د س ن، ص، 38.
4. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ،ط1، 2007، ص-ص: 09- 21.
5 • سامر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص-ص: 73-74
6. المرجع نفسه، ص-ص: 74-75.
7. سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2011، ص-ص: 49-50.
8. سامر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص-ص: 76-77.
9 المواطنة؛المفهوم والأهميةww politics-dz.com.يوم23 09. 2018على الساعة11:00
10.سامح فوزي، مرجع سابق، ص-ص: 70-72.
11. المرجع السابق، ص-ص: 70-72.
12.عبير بسيوني رضوان،أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،القاهرة،ط2012،1ص ص54-59

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: الكتب:

1. بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2، 2004.
2. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ،ط1، 2007.
3. سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2011.
4. عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2012.

ثانيا: المجلات:

1. سامر مؤيد عبد اللطيف، المواطنة وإشكاليتها في الدولة الإسلامية، مجلة الفرات، العدد 07، 2011.
2. علاء الدين عبد الرزاق جنكو. محاضرات حول المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة. أستاذ الفقه والأصول بكلية القانون والعلوم السياسية في جامعة التنمية البشرية في السليمانية. كوردستان العراق، د س ن.

ثالثا: المو اقع الالكترونية:

1. *www.politics-dz.com* المواطنة؛ المفهوم والأهمية
يوم 23. 09. 2018 على الساعة11:00